

المشروع النقدي السيميائي عند عبد الملك مرتاض
قراءة في المنظور التنظيري
د. آمال بوعطيط

جامعة باجي مختار - عنابة، dr.amelbouattit@yahoo.com

تاريخ القبول: 2020/06/16

تاريخ المراجعة: 2020/01/23

تاريخ الإيداع: 2019/07/14

ملخص

تحاول هذه الدراسة تتبع المشروع النقدي السيميائي عند "عبد الملك مرتاض" من المنظور التنظيري، هذا المشروع الذي نهض على دعامة أساسية؛ هي التعامل مع ثنائية التراث والحداثة وفق ما يعرف بالمتناقفة الواعية، لتكون الحصيلة المعرفية رؤية نقدية تروم التأصيل فيما تتطلع للتجديد، وهو ما تجلّى في: مناقشة قضية التراث والحداثة، والاختيار المنهجي المناسب لطبيعة النص الأدبي، واعتماد آليات دقيقة في ضبط المصطلحات تراعي الخصوصية العربية.

الكلمات المفتاحية: منظور تنظيري، تراث، حداثة، نقد سيميائي، منهج ولا منهج، مصطلح سيميائي.

*The Semiotic Criticism Project of «Abdelmalek Mortad»
Reading In His Critical Vision*

Abstract

This study attempts to follow the semiotic criticism project of «Abdelmalek Mortad» with a theoretical perspective, who based his researches on fundamental vision which is (dualism of heritage and modernity), according to the term (conscious cultural exchange), to form a distinctive critical vision aiming at rooting in same time for renewing, as manifested in the discussion of issue of heritage and modernity, the methodological selection of nature of literary text, and establishing of accurate mechanisms in the translation of terms taking in consideration the Arabic privacy.

Keywords: Oretical perspective, heritage, modernity, semiotic criticism, method and approach, semiotic term.

*Le projet de critique sémiologique de «Abdelmalek Mortad»
Lecture dans sa vision critique*

Résumé

Cette étude tente de suivre le projet de critique sémiologique «Abdelmalek Mortad» avec une perspective théorique, qui a fondé ses recherches sur une vision fondamentale (dualisme du patrimoine et de la modernité), selon le terme (échange culturel conscient), pour former un vision critique visant à enraciner dans le même temps pour le renouvellement, comme en témoignent: la discussion de la question du patrimoine et de la modernité, la sélection méthodologique de la nature du texte littéraire et l'établissement de mécanismes précis dans la traduction des termes en tenant compte de la vie privée en arabe.

Mots-clés: Perspective théorique, patrimoine, modernité, critique sémiotique, méthode et approche, terme sémiotique.

المؤلف المرسل: آمال بوعطيط، amelbouattit@yahoo.com

مقدمة

عرفت الحركة النقدية في البلاد العربية اهتماما واسعا بمناهج تحليل الخطاب، التي عدت -على الأغلب- علما غربيا صرفا، أنتجه النقد الجديد في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين، ولم يتأت للوعي النقدي العربي أن ينخرط في مجال هذه المناهج إلا مع حلول النصف الثاني من القرن العشرين، على أيدي كوكبة من النقاد العرب، مارست آليات الفهم الدقيق لهذا الوافد الجديد، المحاط بمخاطر التوجيه النابعة من سلطته المعرفية القوية. كما عملت على تشكيل اتجاه نقدي أدبي عربي له خصوصياته وتميزه؛ إذ لم يتوقف فيه الحس النقدي عند النقاط الجديد من المدارس والتيارات والحركات؛ بل تعداه إلى ترجيح منطق التحاور معه، بتفعيل البعد التأصيلي، وتوسيع المدارك، وتبادل وجهات النظر، وتقليب الآراء، وجمع الشتات، ومواكبة الجديد نقديا، والإفادة منه بتبصر قرائي عميق.

ومن بين أهم الأسماء النقدية العربية، الناقد الجزائري «عبد الملك مرتاض» الذي احتلت عطاءاته في مجال النقد ومبادئه ونظرياته حيزا مهما في المنجز الثقافي العربي. وقد استطاع أن يبلور اتجاها نقديا متميزا في تحليل الخطاب؛ يجتمع فيه بمقدار معين الموروث بالمعاصر، والقديم بالحديث. وكان ذلك بمثابة نحت مضمّن في صخرة واقع نقدي عربي ركن إلى دعة التقليد، واقتحام أسوار النمطية التي احتمى بها، وانتشاله من أقاصي الاتكالية التي لاذ بها وتحجّب، في سبيل الوقوف على ماهيته وخصوصياته الضاربة بجذورها بعيدا في أصقاع تركيبه، واستخراج أبعاد عبقريته التي توارت وراء ضياع الثقة في قدراته، والنفوذ إلى دواخل إشكالية انفتاحه على الآخر.

ولهذا كان موضوع هذا البحث التساؤل عن تجربة «عبد الملك مرتاض» في مجال الاطلاع على الدرس السيميائي الغربي، وسبر إفادته النظرية منه، بتقديم قراءة تتأى عن الانبهار والنقل والمجازة، وتلعب بإتقان على خطي التأصيل والاستعارة الخلاقة، من منطلق أن التلقّي النقدي هو نظرة للعالم، وطريقة حضوره فيه. فكيف فهم مرتاض التراث؟ وكيف تعامل مع منجزات الأجداد وإرصاصاتهم السيميائية المهمة الواعدة؟ ثم ما هي الآليات التي وظفها في تواصله مع المنجز الغربي السيميائي؟ وإلى أي مدى نجح في مواجهة إشكالية المصطلح السيميائي؟

جدلية التراث والحداثة:

للتراث العربي سطوة وأثر فاعل في مكونات وعينا الراهن، قد لا يترأى بوضوح في زحمة تسارعات العصر؛ فيتهيأ لنا للوهلة الأولى أن فاعليته قد ضعفت وتضاءلت، وربما اضمحلت واندرت، ولكنه يسكننا، ويحفر بعيدا في تصوراتنا؛ «إنه ليس أصلا ثابتا يقطن الماضي. بل هو مندس في لغتنا. متكّم على نفسه في نصوصنا. إن وجوده وجود تاريخي. يتغير ليستمر...»⁽¹⁾.

ويتنزّل الخطاب النقدي السيميائي عند «مرتاض» في شكل حركة مفتوحة على مدارات تنظيرية تبحث، وتؤصل، وتتجاوز، وتواكب الجديد في الوقت ذاته، بحصافة نقدية وبعد نظر، وهي في كلّ ذلك تروم خلخلة السائد النقدي العربي، إن في انكفائه على ذاته، أو في تطابقه الجارف مع الآخر، والتقدم بخطوات على درب التأسيس الممتن، والتغيير البناء الرصين.

لقد افتتح «مرتاض» مشروعه النقدي السيميائي بتحليله السردية لحكاية «حمّال بغداد»⁽²⁾؛ وهي إحدى حكايات "ألف ليلة وليلة"؛ فمنذ البداية أفصح عن حدود منهجيته السيميائية التي ترتقي إلى ذرى تأصيلية تمكنها من استرداد كيائها، فتتوحد بما غاب عنها في رحاب النسيان وتقول تراثها، لتحتمي بذلك نقديا من الآخر بما ليس فيه؛ أي ببعدها الآخر الذي يميزها عن سواها.

وهذه هي الحلقة الأساسية المفقودة في الكثير من الطروحات النقدية العربية؛ حيث لاحظ «مرتاض» أن نقادا وباحثين عرباً كثيراً رهنوا التقدّم النقديّ العربيّ بالطبيعة المعرفية مع تاريخه، ويأسى لهذا الوضع الذي تحكمه - في الغالب - عقدة نقص متجذرة تجاه تراثه، ويتعجب لحاله لكون أسوته العلمية (الغرب) لم تستغن في الكثير من انطلاقاتها البحثية عن الفكر اليوناني، بل لم يتوان في البدء من بعض الرؤى العربية القديمة المتميزة؛ لتيفنها من نتائج الثقافة الواعية الخصبية؛ «وللذين يستهويهم تمجيد الغرب وعبادته نقول: إن كبار النقاد الغربيين أنفسهم لا نراهم ينطلقون في كثير من بحوثهم إلا بعد أن يعوجوا على الفكر اليوناني يستلهمونه ويستشهدون به، بل منهم من لم يلف في سبيله أيّ عقدة أن ينطلق من بعض المثاقفات العربية؛ ومن أشهر هؤلاء طودوروف، وبارط، وجيرار جنيت»⁽³⁾.

وكانت الحصيلة المعرفية لإهمال التراث افتقاد مؤشر الانطلاق، والنتية في كل وادٍ من أودية الغرب، وتضييع فرص ثمينة للتطور، وتبديد جهد كان يمكن أن يوفر، إذ من الأفضل العودة إليه والاستفادة من إنجازاته إذا كانت تصب في المستجدات النقدية والاشتغال عليها وتطويرها. والواقع أن الغرب قد تجاوزنا وتفوق علينا لـ«أنه هضم تراثه، وتمثله، وتخطاه، وأسس عليه، وطوره، وأنجز ما هو أفضل منه، أما نحن فمشكلتنا المعرفية والمنهجية مع التراث جوهرها ما حققه الغرب وأخفقنا نحن فيه، لذلك من الضروريّ الحديث عن التراث في إطار: كيف نفهمه؟ وكيف نتعامل معه؟»⁽⁴⁾.

غير أن النهوض بالتراث والمضي للكشف عن خباياه، في إطار تأصيل الكتابة النقدية، لا ينفى حركة الجدال النقديّ الذي يتجلى في شكل تكثيف لوعي قائم، بموجبه يكون النقد العربيّ مهياً دائماً للانفتاح، الذي يحقق التناغم المطلوب بينه وبين المنجز النقديّ الغربيّ، بشكل يبتعد عن التصدّعات والانشطارات التي تبعث على الضوضاء النقدية، والحيرة المنهجية العاتية، والغياب والتلاشي في الصوت النقديّ الآخر؛ «فلنكن هذه محاولة ممنهجة لدراسة التراث العربيّ، ولنكن قبل كلّ شيء مدرجة لإثارة السؤال ومسلكة لاستضرام الجدل، ولنكن أيضاً دعوة إلى التجديد، ولكن بعيداً عن فخّ التقليد الذي ابتلينا به في هذه النظريات التي نقرؤها مترجمة»⁽⁵⁾.

وعلى هذا، اجتهد «مرتاض» في إيجاد تحالف فكريّ/نقديّ بين التراث والحداثة، عبر سلسلة من المقاربات نهضت في جزء كبير منها على استخراج نفائس التراث، والاحتكاك بالجهود اللغوية/البلاغية/النقدية، في سياق طرح علميّ متين، يثبت دور التراثيين في تقديم كتابات عميقة في النصّ الأدبيّ، مثلت -بشكل أو بآخر- علامات لا تخطئ في التأريخ لإرهاصات سيميائية مهمة وواعدة، والإحالة على نظرات منهجية ثابتة.

وقد منحته ثقافته التراثية العتيدة كفاءة نقدية، أهلت له لربط المعاصر النقديّ بالموروث العربيّ. فمن تتبّع مشروعه النقديّ، يجده قد احتفى بالتراث وثنّمه في أغلب كتاباته، كما أنه لا يغفل فيها الإشارة إلى جوهر الحداثة وتحدياتها، يريد بذلك أن يبرز ملاسبات الصراع بين الاثنين ومظاهره، ليحدّ من كوارثه التنظيرية الناسفة، وتأثيره المنهجيّ الماحق، في ظلّ وجود نقد عربيّ يكاد يحترف الغياب، ويتوهم حضوره وإنتاجيته بغرفة الدائم من المدد الغربيّ دون إضافة تذكر.

كلّ ذلك من أجل أن يقدّم المنهج المطلوب، ويستنبط شروط النقد العربيّ الصحيح؛ «كيف نفيد من التراث، ونتعلق بالحداثة، في الوقت ذاته؟ وهنا تكمن الحكمة. أي هنا تتجلى المشكلة التي تتطلب حلاً يقوم في كيفية حُسن تمثّل هذين القطبين والإفادة منهما معا بحيث يصبحان جدليّة للتفكير الأصيل المتجدد...»⁽⁶⁾.

وهكذا، ومن عمق هواجس التأصيل النقدي، انبثقت إستراتيجيته القرائية الجديدة، فأحدث المزوجة الضرورية بين «التراث البلاغي القديم ومعطيات السيميو طبقا الحديثة، ناهضا في خضم ذلك ومعمقا لحوار نقدي ومعرفي بين ما أنجزه التراث البلاغي واللغوي والنقدي العربي، وبين تلك التصورات والآليات الحديثة التي يقدمها النسق المعرفي الغربي»⁽⁷⁾.

وفي ضوء هذه الفقاعة النقدية، قدم «مرتاض» دراسة سيميائية أنثروبولوجية للملقات السبعة⁽⁸⁾، وتعامل مع هذه الإبداعات الجاهلية الشاهقة تعاملا خاصا، عماده تحديد دراسته لنفسها روابط قوية بين المناهج الاجتماعية السياقية والمناهج النسقية، مفصحا بذلك عن شجاعة الوسطية المنهجية⁽⁹⁾، التي تحقق الوشائج بين الدراسات العربية والغربية، بوعي يقدر قيمة استيعاب ثقافة الآخر ومعطياته العلمية من جانب، ويملك القدرة على تمييز غثها من سمينها، واختيار ما يناسبه ويلورته من جانب آخر، لأن منجزاته الثقافية حمالة لمفاهيم إستيمولوجية وإيديولوجيات تقول هويته واختلافه؛ «ونحن إنما نردف الأنثروبولوجيا السيميائية، لاعتقادنا أن الأولى كشف عن المنابت وبحث عن الجذور؛ وأن الأخرى تأويل لمرازم تلك الجذور، وتحليل لمكان الجمال الفني»⁽¹⁰⁾.

وعليه، صار لزاما لاتجاهات النقد العربي أن تكف عن ترداد صوت الآخر، حتى يتسنى لها إثبات أصالتها، وتجنب السقوط في فخ التميع والفجاجة، ونضوب الخصوصية، وعدم التورط في التناقضات المنهجية التي ترسم غربته، وتمسخ أصول القراءة النقدية العربية الأصيلة، وتعبث بمروديتها التحليلية للنصوص الإبداعية.

ضمن هذا المنظور، جاءت نقود "مرتاض" السيميائية حذرة متأنية، أصغى فيها إلى ما تقوله النظريات العربية والغربية على السواء، ثم رصد منها ما يحقق الإقناع المعرفي، متمثلا القديم الغني المفيد، وعصارة المنجز الغربي الجديد المصيب؛ لأن غايته ليست الحلول في التراث والتطابق معه، بل الاستلهاج منه على اعتبار أن الأصالة مشروع للبناء، كما أن مقولات الغرب ليست مقدسة، بل تحتل الصواب والخطأ.

وتبعا لذلك، واجه الكثير من مفاهيم الآخر للمنهج السيميائي بالدرس والتمحيص والغربة، رافضا جثومها على العقل العربي، وسيكون ذلك سلوكه المنهجي، ودأبه النقدي، على صعوبة المهمة، وعسر الطريق الموصلة إليه؛ «ونحن ألفنا على ما يجشمنا هذا من عناء وطوائف إزاء الراضين للتراث جملة، أو الراضين له تفصيلا فقط؛ ثم إزاء الراضين للعبقرية العربية أن لا نخوض في ظاهرة أسلوبية، سواء علينا أكانت السنية أم سيميائية، حتى نحاول الإياب إلى أعماق الزمن، ونتوغل في مجاهله، للنبش في التراث: فأما إن ظفرنا فيه بأثار منها للتأسيس، الذي نشاء أن ننطلق منه بدون أي عقدة ثقافية مع محاولة الإضافة إليه، وإلا اتخذنا سبيلنا من الصفر على شيء من الممض والامتعاظ»⁽¹¹⁾.

وقد حرص هذا الناقد على تصدير أكثر إنتاجه النقدي بمقدمات هي من الأهمية بمكان؛ إذ حملت كما هائلا من المراجعات المنهجية لشؤون النص، والمؤلف، والمتلقي على السواء، عامدا فيها إلى تقديم ما يرى فيه الخلاص النقدي للوضع المنهجي العربي الإشكالي، متوخيا أدوات البسط والعرض الملمة بالطروح المنهجية، وما أفرزت من تحديات نقدية، عاملا على بناء نقد يؤمن بالحوارية النقدية العربية الغربية، ويتحلى بالانفتاح والتجريبية، دون إقصاء الخصوصية التراثية، في تركيبة منهجية تواصلية.

وتأسيسا على ما تقدم، لم يفرط «مرتاض» في المكتسبات التراثية التي خاضت في مضطربات السيميائية، حيث اكتشف في دواخلها عمقا فكريا لا يقل شأنًا عما جادت به قرائح الغربيين؛ رغم أنها لم تبلغ مستوى النظريات، لقصور أدواتها المنهجية، كما لم يتخلف عن الاحتكاك العميق بالمصادر الغربية الحديثة، واستفاد منها

استفادة الوعي المتبصر، ليعجنها عجنًا مكيًا مع تمثلات الثقافة التراثية العتيبة، وينشئ موقفًا نقديًا قويا يؤلف بذلك بين التراث والمعاصرة.

المنهج بين الأحادية والتعددية / خيار اللامنهج أو المنهج المركب:

انطبع مسار «مرتاض» السيميائي بلا ثبات المنهج، الذي عبر عن قلقه المعرفي الإيجابي المستعر على الدوام، والمستمد من عدم اطمئنانه لعقيدة المنهج الواحد في مقارنة النص الأدبي، وارتيابه من سطوة الطريقة الواحدة المحاطة بسياج المثالية، والتي تدّعي باستمرار امتلاك مفاتيح الحقيقة المطلقة*، ذلك أن الخطاب الأدبي سرديًا كان أم شعريًا متعدد الأنساق والمستويات، مطّل على مختلف السياقات، منفتح على مختلف الدلالات، وهو ما يصعب مهمة استنطاقه، والتوغل في بناء العميقة، والإلمام بأدبيته، إذ كيف نقبض عليه وهو الزئبقي الهارب؟ وكيف نمسك بدلالاته وهو الشريد المتغير؟ «فالنص الأدبي يبدو لأول وهلة عالما بسيطًا غير معقد ولا متشعب الطرق، ولكن بالتسلح الأسني المعمق يمكن أن نستكشف من خلاله عوالم ضخمة قد لا تكون لها حدود، ولا تتصدى لها آفاق: كلما انتهينا إلى أفق بدا لنا أفق ثان أبعد مسلكًا، وأعرض حيزًا. فكأن النص الأدبي الذي ينطبق عليه هذا المفهوم بدقة وجدارة وعمق يضارع في خصائصه العقودية أو المتشجرة الذرة التي كلما انقسمت إلى جزئيات صغيرة فإنها قابلة لانقسام أصغر إلى ما لا نهاية»⁽¹²⁾. وهي الأسئلة الحارقة المتجددة التي لطالما أرقته، لذا ما انفك يرددها في ملاحظته الدائمة لأسرار النصوص الإبداعية؛ كاشفا عن طاقاتها الدلالية المتجددة.

وهذا ما يبرر حيرته المنهجية العارمة، وتعاطم تساؤلاته الفلقة؛ «بأي منهج؟ أم بأي اللامنهج؟ وهل في وجود الوفرة الوفيرة والكثرة الكثيرة من هذه المناهج، أو من هذه اللامناهج يمكن التحدث بالدليل الصارم، والبرهنة العقلية الدامغة عن شيء اسمه، في حقل، بل في حقول النقد المنهج؟»⁽¹³⁾.

وقد خلص «مرتاض» بعد تمرسه القرائي للمناهج الغربية، إلى استنتاجه النقدي بعدم وجود منهج كامل يدعي الإحاطة بأسرار العمل الأدبي، بل إن من المكابرة الاعتقاد بوجود علم يملك طاقة الاستقلال بذاته، والاجتزاء بجهازه الاصطلاحي، والاكتفاء بأدواته الاجرائية؛ «وفي كل الأطوار يعسر على أي قارئ محترف (لنقل ناقد) أن يأتي إلى أي نص، فيقبل عليه بأدوات أحادية المنظور، أحادية التقنيات. ولأوضح ما أريد قوله أكثر: إن من السذاجة أن نزع أننا نبلغ من النص الذي نود قراءته منتهاه، إذا وقفنا من حوله مسعانا على منظور نفساني فحسب، أو منظور بنوي فحسب...»⁽¹⁴⁾.

وكان أن اهتدى إلى ضرورة تضافر المناهج في مطاردة مدلول النص الغائب، خاصة أن تاريخ النقد العالمي أثبت عبر كل مراحلها أن لا منهج يخلق هكذا كاملا في العراء، بل يستفيد حتما من تجارب ومناهج نقدية سابقة، والطفرة المنهجية مستحيلة الحدوث، لأنها ضد طبيعة المعرفة الإنسانية ومنطقها التواصلية الانفصالي، التراكمي الفارق، والمتنامي في المسار الاختلافي، وهي الخلاصة المنهجية النقدية التي ما انفك يرددها في معظم دراساته النقدية؛ «إن القطيعة المعرفية لا تقول بها أي فلسفة قديما أو حديثا. ويعني بعض ذلك أن كل مذهب نقدي هو، أصلا، تركيب من جملة من المذاهب. كما أن كل فلسفة لا ينبغي لها أن تنهض إلا على فلسفات سبقتها؛ فتعتمد إلى التركيب فيما بينها بالمخالفة والموافقة، والتعميق والبلورة، للخروج بنظرية فلسفية جديدة، ولكن على بعض أنقاضها...»⁽¹⁵⁾، و«معظم هذه المناهج موروث بعضها على بعض، وقائم بعضها على بعضها الآخر، إذ لا البنوية، ولا نزعة علم النفس التي تتناول على تحليل النص الأدبي - كما تتناول على المرضى بالنفوس - ولا

السيمائية، ولا الأسلوبية نفسها، قادرة إحداهن على أن تزعم للناس أنها ناشئة من عدم، وأن كل أدواتها التقنية، وإجراءاتها المنهجية، وأصولها المعرفية، ومصطلحاتها المجسدة لمفاهيمها: جديدة»⁽¹⁶⁾.

ومن هنا، فإن مفهوم اللامنهج في أبسط صورته، يفرض على الناقد أن يدخل مغامرة النص بحياد منهجي - ما استطاع إلى ذلك سبيلا - «والتجرد - بقدر المتاح - من الآليات المنهجية الصارمة (التي لا ريب أنها مفصلة على مقياس نصي مغاير)، لمواجهة النص مواجهة مرنة، تتصافر بأدوات منهجية قابلة للتطويع بما يعمق عطائته، ويتركه فضاء بكرًا قابلاً لممارسات قرائية لاحقة متغايرة...»⁽¹⁷⁾.

وبناء على ذلك، أصبح تهجين أي منهج أمراً حتمياً حتى تكتمل نجاعته، ويصير أقدّر على العطاء والإفادة، وهو ما أقره مرارا، مؤكداً بأنه «لا يوجد منهج كامل مثالي، لا يأتيه الضعف ولا النقص من بين يديه ولا من خلفه، إذن فمن التعصب... التمسك بتقنيات منهج واحد على أساس أنه وحده ولا منهج آخر معه، مجردة أن يُنَّع»⁽¹⁸⁾.

وعلى هذا الأساس تبنى «مرتاض» منهجا مركبا أسعفه - إلى حد كبير - في فك شفرات هذا الكائن المعنوي المتسريل بالغموض وفتنة الرمز، الملتف بسحر المضمرة، لا سيما أن التيارات النقدية الغربية الحداثية نفسها جنحت إلى هذا التركيب؛ «فالتعددية المنهجية أصبحت تشيع الآن في بعض المدارس النقدية الغربية، ونرى أن لا حرج في النهوض بتجارب جديدة تمضي في هذا السبيل»⁽¹⁹⁾.

وواضح أن انتحاه النهج التركيبي في محاوره العمل الإبداعي، يقوم على وعي راسخ بضرورة تبني هذا الخيار المنهجي، الذي تجلّى في الكثير من مؤلفاته النقدية، ليعدّ من أوائل النقاد العرب الذين أسسوا لهذا الاختيار، ودافعوا عنه باستمرار؛ «وقد دأبنا في معاملاتنا مع النصوص الأدبية التي تناولتها بالقراءة التحليلية على السعي إلى المزوجة، أو المثلثة، أو المربعة، وربما المخامسة بين طائفة من المستويات، باصطناع القراءة المركبة التي لا تجتري بإجراء أحادي في تحليل النصوص، لأنّ مثل هذا الإجراء مهما يكن كاملاً دقيقاً، فلن يبلغ من النصّ المحلّل كلّ ما فيه»⁽²⁰⁾.

ومن الأهمية بمكان التذكير، هنا، بأن حسم «مرتاض» خياره المنهجي ممثلاً في تبنيه فلسفة اللامنهج، كان وليد استغراق طويل وعميق في بحث قضايا المنهج، وصلتها بالنص الأدبي ونقده، وتقليب أطواره على مقالب مختلفة، والمحاور المستمرة للنصوص الإبداعية المختلفة، ليأتي هذا التتويج بعد مخاض استقهامي طويل وعسير، وتجريب قرائي واسع وغزير، يحاول أن يجدد القراءة، ويعمقها، ويوسعها، كلما تقدمت المعرفة، فلقد عالج نماذج نصية مختلفة ومتباينة؛ توزعت بين التراثية** والحديثة***، والشعرية والنثرية، واشتغل في ممارساته النقدية على مطمح التأسيس لنموذج منهجي جديد، ويمكن أن نقسم حصيلة تجربته مع المناهج الحداثية الجديدة إلى مرحلتين: مرحلة أولى عمل فيها على اختبار إمكاناته التطبيقية بنفس جديد دون الاستغناء الكلي عن الحصاد المنهجي التقليدي⁽²¹⁾. ومرحلة ثانية مرّ فيها إلى التجاوز والتخطي، متخلصاً من أخطاء المرحلة الأولى، وعلى رأسها التذبذب المنهجي؛ «وأخذت صورة النموذج المنهجي الذي يدعو إليه تزداد وضوحاً، وتتعرّز بألوان منهجية جديدة (السيمائية والتفكيكية)، بعدما كان الهاجس المنهجي مقتصرًا على المراوحة بين البنيوية والأسلوبية»⁽²²⁾.

ويفرق بين خيار الإجراء التكاملي - الذي يراه إجراء ترقيعياً - لا يراعي في تأليفه الانسجام الذي ينبغي أن يكون في طبيعة المناهج التي يعتمدها، وخيار التوفيق المنهجي / المنهج الشمولي / اللامنهج، المنهج المركب الذي يبنى على مناهج تجمعها رؤية نظرية مشتركة، أو تتقارب على الأقل في جملة من المنطلقات الفلسفية؛

«أولى لنا أن نشد منها شموليا ولا أقول منها تكامليا»⁽²³⁾. وينقل في هذا الإطار قول الناقد المغربي محمد مفتاح: «التركيب موجود عالميا، ولكنه يبني على توحّد إستمولوجي»⁽²⁴⁾. وينقد نقدا شديدا دعاة التبني التكاملي؛ «لم أر أطفه من هذه الرؤية المغالطة التي تزعم أن الناقد يمكن أن يتناول النص الأدبي بمذاهب نقدية مختلفة، في آن واحد، فمثل هذا المنهج مستحيل التطبيق عمليا»⁽²⁵⁾. وهكذا مثل المنهج المركب معتقه النقديّ الثابت في مواجهة جبروت التحوّل النصّي المتعاضم، وأساس مقارباته التحليليّة، ومدارها، ومبتغاها. إذ يقوم على طريقة توليف منهجيّ لطرائق متعدّدة، وإخضاعها لخطة محكمة وهيكل مرسومة، وإنشاء الخيارات المنهجية في تجنيس التركيبات، باجتهادات لا تفرط في ما تتطلبه من شروط معيارية، لتخرج منسجمة انسجاما نوعيا في خلقه سوية، لا تشويه فيها ولا شية تلفيقية؛ وهو ما يؤكد في معرض حديثه عن طبيعة السيميائية التي تتشكل من اللسانيات البنوية، والعديد من الدراسات الفولكلورية والأسطورية، و«من أجل ذلك لا نجدها تبدي أي خجل من الإفادة من كثير من المصطلحات النقدية، والنحوية، واللسانياتية، والفلسفية... فتحتويها، وتكيفها مع إجراءاتها ومفاهيمها فتعالجها بالتطوير والتغيير، حتى أنني أزعّم أنّ السيميائية، في حقيقتها، وريثة للسانيات البنوية، مقدّمة في تقليعة جديدة»⁽²⁶⁾.

ويرى «مرناض» أنّ النوازع الترفيعة التي تتادي بتلفيق المناهج وترقيعها بعضها ببعض من أجل بلورة منهجية قرائية وافية كاملة هي من قبيل مطاردة المستحيل التحقق؛ بل إنها تحتكم - في نظره - إلى عشوائية الطرح الذي نجم عن ضبابية الرؤية النقدية، وما أفرزت من فوضى منهجية سادت ساحة النقد العربي؛ «إذ لم أر أطفه من هذه الرؤية المغالطة التي تزعم أنّ الناقد يمكن أن يتناول النص الأدبي بمذاهب نقدية مختلفة، في آن واحد، فمثل هذا المنهج مستحيل التطبيق عمليا»⁽²⁷⁾.

ويرجع استحالة ذلك إلى صعوبة المناهج من ناحية، كما أنّ تطبيقها يتطلب تدبير مجلدات لمعالجة نص بعينه من جهة أخرى؛ «فهل مثل هذا العمل ممكن الحدوث؟ (...). إنّ مثل هذا السلوك الفكري يشبه الشطحة البهلوانية، التي لو طبقت في مجال العمل لأمست ضحكة هزأة سخرية، إلا ما لا حدود له من المعاني الدالة على الضحك والسخرية والاستهزاء... لو كان ذلك على كل حال، وهو مستحيل الكينونة على كل حال، أن ندمج عدة مجلدات عن حكاية شعبية واحدة أو قصة واحدة على أساس أننا نعالجها من مستويات منهجية متباينة كل مستوى يهيم في واديه السحيق، إلى أن يرسب في البحر العميق»⁽²⁸⁾. إنّه يثير وضعا نقديا إشكاليا يتمثل في كيفية تكامل تلك المناهج على تباينها في المنطلق والفلسفة والمرجعية، وما مدى نجاعة أن تعالج نصا والتناقض يعصف به؟ وبالتالي، افتقرت كثير من الدراسات النقدية للأرضية المعرفية الصلبة، وحدود المنهجية المقننة، حيث عمدت إلى خلط المناهج كيفما اتفق، وإقحام خلفياتها الإستمولوجية المتباعدة والصاقها بعضها ببعض، دون نسق مقنع، متذرعة بمبدأ الاجتهاد النقديّ، الذي يكفل للناقد حرية التصرف في المنهج المتّبع، بحسب ما يخدم رؤيته النقدية، في حين أنّها تخفي - في معظم - غوغاء معرفية، وضالة نقدية، وسطحية منهجية، ليكون مصير المعالجة النصية التشرذم والتناقض، وتوالي فواجع القراءة المشوّهة، وهو ما وقع فيه بعض النقد الغربي من قبل، مما أدى بـ«هايمن» لرفض هذا النوع من التكامل⁽²⁹⁾، لأنّه يخلط جميع الأشياء في قدر واحدة، وما انتبه إليه أيضا العديد من النقاد العرب، حين وقفوا وقفة مراجعة لسير العديد من النقود في دروب تحيد عن التكامل الصحيح المنشود؛ «الذي نريد أن ننشئ منه طريقة نقدية سامية لا يتم بطرح كل العناصر الجيدة في قدر واحدة وخطها معا، كيفما اتفق، ولكنه يشبه عمل البناء على أن يتم حسب خطة منظمة ذات أساس أو هيكل مرسوم»⁽³⁰⁾.

وقد حرص «مرتاض» حرصاً قوياً على تفادي هذا المآل المنهجيّ الخاسر، المدجج بالمغالطات، بربط الإطار التطبيقيّ للمنهج بعطائية النصّ الأدبيّ الدائمة، ومخزونه الرمزيّ الذي لا ينضب؛ «أي ما يمكن أن يعطيه إيانا نصّ أدبيّ من خلال البحث في مكانه (...). فكأنّ النصّ الأدبيّ يتجدد وينبعث من خلال كلّ قراءة يقوم بها قارئ. وهكذا نجد عطاء النصّ الأدبيّ متجدداً أزلياً لا ينفذ أبداً»⁽³¹⁾.

وما صفة العطائية القويّة إلا نتاج لانفتاح دلاليّ يرفض الثبات، يكسر طوق الانغلاق، بمنهج مرّن يتناسب مع حركيته المتوتّبة، وقراءة حرّة متجدّدة تروم الإمساك بشعلته الرمزية المتقدّدة، وأسراره الدلالية الفنيّة التي تهبه قوة الخلود وإيهابه وسحره. وهو ما أقره «عبد العزيز المقالح» في معرض دراسته لخصوصيّة اللامنهج عند "عبد الملك مرتاض"، حيث انتهى إلى أنّ «العطائية - إذن - هي منهج اللامنهج في دراسة النصّ الأدبيّ الذي يتحدد وينبعث من خلال كل قراءة يقوم بها قارئ»⁽³²⁾.

إذن، هناك تناسب طرديّ بين عطائية النصّ ومرونة المنهج؛ لـ «يتحدد اللامنهج بمعارضته للمنهج الجامد، والتطبيق الميكانيكيّ للآليات المنهجية الثابتة التي لا بدّ أن تكون غريبة نسبياً عن خصوصيّة النصّ المدروس»⁽³³⁾. ومن هنا، فإنّ الإطار الفكريّ للامنهج عند «مرتاض» يختلف جوهرياً عن منابت المنهج التكامليّ، والتسوية بينهما ضرب من الخبل الذي نتج عن عدم الرجوع إلى السياق التطبيقيّ الذي ورد فيه. وهذا ما تهيأ للعديد من الدارسين والباحثين الأكاديميين⁽³⁴⁾، الذين استعجلوا الحكم على مشروعه النقديّ التركيبيّ، ورموه بالوقوع في شرك المفارقات، وأضاليل التفكير الازدواجيّ، الذي يقود منظوره للامنهج - بحسبهم - نحو آليات المنهج التكامليّ الذي سخر منه، وأكد إفلاسه النقديّ.

والواقع أنّ «مرتاض» يمارس في تصوره للمنهج التركيبيّ عملية التوليف بين مناهج تحكمها في العموم لحمّة التوحد التأسيليّ، ويضبطها منطق الالتقاء الإبستمولوجيّ، فينظمها انتظاماً عاماً في سلك التناميّ في مقادير من الاختلاف المنهجيّ، والتميز المرجعيّ، المحافظ على حميميّة الخصائص الشكلية والجوهرية، التي تطبع كلّ منهج حتى لا يقع الالتباس بين هذه المناهج من جانب، ولا يحدث تمييعها بذويانها وتحللها بعضها في بعض.

على أنّ ذلك لا يعني تباعدها، ولا يعيق البتّة جمعها في سلك رابط تتراصّ وحداته المنهجية وتتواشج، لتأتي في شكل واحد ينبثق من تحقق وحدة الانسجام النقديّ العام الضروريّ؛ إذ لا يمكن أن يستقيم مشروع الجمع المنهجيّ بين نظريات تتناقض في الأصول، أو تتنافر في الخلفيات الفكرية والجذور. ويرى «مرتاض» أنّ الوضع في مثل هذه الأحوال، يستحيل إلى إمعان في الصنيع العبثيّ، الأمر الذي يفتح النقد على هول الفراغ المنهجيّ، وهذا هو الخط الشنيع الذي وقع فيه المنهج التكامليّ، مما دفع به إلى رفضه بصورة قطعية.

ويمنح لهذا الطرح قيمته المنهجية والمعرفية التأسيلية، ويضع مفهوم التركيب المنهجيّ في وعائه التاريخيّ العربيّ، مجلياً طبيعة تلك الكتابات العربية القديمة التي تناولت النصّ الإبداعيّ منذ فجر التاريخ الأدبيّ، والتي يمكن تصنيفها في خانة البدايات العربية للقراءة السيميائية، على الرغم من أنّ معظم هذه الأعمال تمحورت حول تعددية القراءة من وجهة تأويل المعنى اللغويّ، أو تخريج القراءة النحوية، إلا أنّ ذلك لا ينقص من أهمية اجتهاداتها، وخوضها في الوديان المضطربة للتأويلية؛ التي هي فرع من فروع السيميائية⁽³⁵⁾.

ومن نماذج هذه القراءات «الشروح التي مورست حول مدونات شعرية أمثال الحماسين، ودواوين شهيرة أمثال ديوان أبي الطيّب خصوصاً، ونصوص نثرية أمثال المقامات، وخصوصاً مقامات الحريريّ والهمذانيّ»⁽³⁶⁾. ويؤكد «مرتاض» على وجود ملامسات تراثية بلاغية، وحتى فلكية لمسألة التشاكل؛ التي هي فرعية من الفرعيات

السيميائية؛ أما البلاغية فوردت في صيغ جزئية تحت مصطلحات مختلفة، من نحو: الطباق، والمقابلة، واللف، والنشر، والجمع... أما الفلكية فتمثلت مثلا في تطبيقات عمر بن مسعود المنذري المتوفى سنة 160 هـ في مؤلفه كشف الأسرار المخفية، الذي اعتمد فيه على معيار منهجي في ترتيب معاني الأشياء وتصنيفها بحسب تشاكلها أم تقابلها⁽³⁷⁾.

وبهذا يتضح أن دعوة مرتاض لاعتماد التركيب المنهجي، هي تتويج لاشتغال طويل وعميق على النص بمنهج سياقية ثم نسقية، لينتهي إلى عدم كفاية أي منهج لوحده في استنطاقه، أو حمله على البوح بأسراره، ويصبح اللامنهج الطريق الوحيد الذي يوصل إلى أعماقه.

المصطلح السيميائي:

عرف المصطلح النقدي العربي خلخلة قوية أفرزتها الثورة اللسانية والنقدية التي عرفتها أوروبا في الستينيات، وما رافقها وأعقبها من مفاهيم جديدة، ليدهام المعجم النقدي العربي سيل عارم من المصطلحات الجديدة، التي وضعته في أكثر الأحيان على حافة الانجراف، في ظل تقاعس معرفي عن استثمار طاقات اللغة العربية وحيويتها في مجال الترجمة.

وهكذا، برزت العديد من المدارس النقدية الغربية، وتتنوع المناهج الفكرية، واختلفت الاتجاهات الأدبية واللغوية، اختلافا وصل إلى حد التباعد الفكري الكبير، والتضارب العلمي العميق، وانفتح النقد على علوم أخرى ومعارف شتى، استعار مصطلحاتها واستجلب الكثير من آلياتها، بقصد إثراء منظومته الاصطلاحية، وتوسيع دوائرها الإجرائية. ثم ما كان من تنوع المشارب الفكرية، وتمايز القواعد المركزية التي يصدر عنها هذا المصطلح أو ذلك. فالمصطلحات النقدية الحديثة انبجست في بيئة فكرية فلسفية غربية، التحمت بتصوراتها، وانطبعت بميسم رؤاها وتوجهاتها، ناهيك عن الغموض الذي لف العديد من تلك المصطلحات في بيئتها الأصلية، والاضطراب الذي اعترى مسار ضبطها.

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت مطمح المترجم العربي إلى القبض على الكليات النقدية المرجوة، من طريق ترجمة صحيحة ومضبوطة، ومحافظة على خصوصية البيئة العربية المترجم لها، مهمة محفوفة بالمصاعب والتحديات، بما تفرض من محاولات شاقة ودائبة للتوغل في جذور المصطلح، والرجوع إلى نشأته الأولى؛ «إذ يصعب عزل الظاهرة الأدبية عن وعائها التاريخي، فكل مصطلح نقدي تراث أدبي فلسفي خاص يعطيه معناه ويحدده، وعدم الإمام بثقافة المصطلح أو بمراحل تطوره في ثقافته الأصلية يسبب إشكالات كثيرة في مجال المقابلات الصحيحة لهذا المصطلح في النقد الغربي»⁽³⁸⁾.

من هنا، فإن المصطلح النقدي الغربي أنجب فكر فلسفي غربي يمتلك مقوماته ومميزاته، وحين ينتقل من موطنه الأصلي إلى ثقافة أخرى، لا ينتظر أن يتنازل عن مرجعيته الأصلية. ومتى لم يحط المترجم العربي بتلك الحثيات المعرفية والفلسفية والاجتماعية التي يرفدها المصطلح معه، فهو لن يلامس أبدا تخوم النظرية المترجمة، ولن يسبر أبعاد المفهوم المنقول ويعقلنه في سياق العمل النقدي، وهذا حال أكثر الترجمات العربية. وهو ما أفضى إلى فوضى كبيرة في ترجمة المصطلح وتوظيفه، ازدادت غلواؤها مع ما عرفه فعل الترجمة من تشعب ثنائي لغوي / فكري؛ حيث اعتمد على رافدين: ترجمة المشاركة من اللغة الإنجليزية، وترجمة المغاربة من اللغة الفرنسية⁽³⁹⁾؛ «وسواء أكانت الثنائية اللغوية في أقطار المغرب العربي اختيارا مسبقا أو قصورا في إستراتيجية التعريب، فإن هذه الوضعية اللغوية، إضافة إلى عرقلتها للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في هذه الأقطار، تلحق

الضرر البيّن بالترجمة ذاتها، لأنّ المادّة المترجمة سلعة ثقافية تخضع -كبقية السلع- لقانون العرض والطلب، فإذا تضاعل الطلب عليها لتمكّن المستعمل من قراءة المادّة بلغتها الأصليّة، فإنّه لا ضرورة لإنتاجها»⁽⁴⁰⁾.

ويبين أنّ علاقة المصطلح بالمنهج علاقة حميمة؛ فالمصطلح متجذّر في أنساق المنهج، ويحتل مكانة كبيرة في تأسيس العلوم، ولا يكاد علم يقوم بدونه؛ إذ لكلّ حقل معرفي مجال معين يتحرك فيه، وهدف محدد يبتغيه، ومنهج يصطفيه، ومنظومة مصطلحات خاصة به، وضبط المصطلح وتدقيقه هو في النهاية تحكّم في القصد المنهجيّ والمعرفيّ المراد إيصاله، واتباع للسبيل القويم لاستخدامه.

ولتبيد غربة المفاهيم المترجمة، تكافقت بعض الجهود العربيّة الفرديّة والجماعيّة لإقامة ترسانة من المصطلحات تعوّل على كنوز اللغة العربيّة وقدراتها التوليدية من ناحية، وتسترجع مخزونها المصطلحيّ كما وكيفا من ناحية ثانية، وتراهن على تدقيق المصطلح اللسانيّ والنقديّ، وضبط كل منهما بما يناسب وضعه المعرفيّ الاستراتيجيّ من ناحية ثالثة. وفي حرص شديد على أن لا تمرق عن هذه الغايات المُسطّرة، انتقلت طائفة من هؤلاء النقاد كثيرا من المصطلحات الحضارية والعلمية، التي تعبر عن المفاهيم الوافدة بدقّة وحيويّة، وعملت على تفعيلها وتكييفها مع البنية المعرفيّة للحضارة المتلقية متحرية ضوابط التعريب التي انتقلت عليها المؤسسات اللغويّة والعلمية العربيّة⁽⁴¹⁾، وملتزمة بها قدر ما أمكن. وكان لمصطلحات المنهج السيميائيّ نصيب معتبر من هذا الاهتمام، الذي يندرج ضمن إدراك الناقد الجزائريّ لقيمة هذا المنهج وما يتميز به من ليونة إجرائية وشمولية في الرؤية، ليتولى ترجمة أهم الأعمال التي تُعرف به.

ولم يتخلف «مرتاض» عن هذا الركب لعلمه بخطورة دور المصطلح السيميائيّ، الذي يشكل نواة المنهج ومفتاحه. واستجابة لهذا الوعي، عني به تماما مثلما عني بالتأصيل المعرفيّ، والتحديث المنهجيّ للمنظور السيميائيّ، خاصة أنّه عانى - شأنه شأن المناهج المستعارة- من إشكالات على مستوى الضبط المصطلحيّ. وفي هذا الإطار، قام «مرتاض» بضبط مصطلحات المنهج السيميائيّ، وعمل على تأصيل أكثرها، يحدوه الوعي العميق بأهمية التحكم الجيد في طرفي المعادلة الصعبة: حق الاقتراض من الآخر، وواجب التأصيل - ما أمكن ذلك- لهذا المقترض. وكان أن تتبّع رحلة المصطلحات المجهدة، التي اغتدت فضاء مفتوحا للتأمل والمراجعة، نضّ فيه - بثقة معرفيّة - رداء القداسة، الذي لطالما لُفت به المصطلحات الغربيّة.

وقد انطلق من قناعة جدّ مهمة؛ مفادها أنّ هذه المصطلحات تنتسج منسجا فكريا غير محايد، وتنهض على عناصر معرفيّة غير بريئة؛ لا تنفصم عن ركائز التمثيل الثقافيّ لحضارتها، وعندما تقد إلى الثقافة المستقبلية ترد مثقلة بالمرجعيّات، باذخة بالخلفيات، مشبعة بشتى الأيديولوجيات، وبالمختصر هي تتأى -كلّ النأي- عن أن تؤدي الفعل المعرفيّ المجاني. وهنا يكمن خطر الاستسلام للنقلية المصطلحية الحرفيّة، لما تنفث من مفاهيم غربية تتعارض -في معظمها- مع الرؤية الإسلامية العربيّة للحضارة الجزائريّة المتلقية، وتبسط سلطتها الحضارية والثقافية والإنسانية.

الأمر الذي فرض على «مرتاض» التعامل مع المصطلح السيميائيّ بمسافة نقدية محسوبة، وغرلة تحليلية دقيقة، تسقط فكرة التبنّيات المحسومة، وتطيح بالولاءات غير المشروطة؛ يقول: «نرفض حادثة إلغاء الآخر. نرفض الحادثة التي تنهض على التلقّي الأعمى. حادثة طمس كلّ مضمون. من كلّ كتابة. وإلغائه من أجل شكل عبثي لا يُقيم ولا يُقعد»⁽⁴²⁾. لقد أيقن هذا الناقد بأنّ البقاء في مربع المحاكاة لا يفضي إلا إلى الضعف والضعف، والاتكالية البغيضة. وعليه، فلا قيمة لمزاعم التحديث التي تركز إلى التلقّي الأعمى، والخلود لدعة الاستسلام

المعرفي، وكان لا بد له من تحرك علمي مؤسس يقف ضد التيار، ليختار مسلكا يعيد تفحص جهاز المصطلحات السيميائية، ويخضعها للاختبار والمناقشة.

ومن هنا، جنح عند الاقتضاء إلى نوع من الكتابة الجديدة المضادة⁽⁴³⁾؛ التي لا تقبل «وضع الارتضاء بالكينونة في ظل الآخرين»⁽⁴⁴⁾، لتختلف مع الآخر متى وجب الاختلاف، وتجتهد وتحاول الإضافة وتعلي قيمة تمثل التراث، وتستخرج طاقاته الحضارية الجبارة، وسيكون هذا البعد التأصيلي ديدنه وهاجسه الأول في جلّ صولاته في ساحات المصطلح، حيث يمضي في دروب مفتوحة على مطمح نقدي، يتجلى في التصدي لظاهرة تغيب كل ما يخص جهد التراثيين، الذي ينصب على المفهوم السيميائي. ويعمل على سدّ هذه الفجوة النقدية الكبيرة، بتأسيس صناعة المصطلح السيميائي عند العرب القدامى من جهة، والتخلص من شرك الجاهزية المصطلحية، وتتبع ما جاء به الآخر تتبعا حرفياً في هذا المضمار من جهة ثانية.

وهو على هذا لا يستقيم إلى مصطلح الآخر استنامة الخاضع المقلد والمحاكي الفارغ، وإنما ينعم النظر في موروثه العربي، الذي يزخر «بالمنظومات المفهومية في شتى حقول المعرفة، ومختلف ميادين النشاط البشري، وبموج بالمصطلحات الحضارية والعلمية التي تعبر عن تلك المفاهيم بدقة وحيوية»⁽⁴⁵⁾.

وقد بدأ رحلته الوعرة نحو الأعماق بالولوج في الرؤى التراثية اللغوية والبلاغية والنقدية المبنوثة في المصادر والمعاجم العربية، التي لامست بقدر ما المدلول السيميائي، ولم يكتف بالوقوف على الحافات الأولى للمصطلح عند العرب، ولم يكن ذلك من باب فتح هامش يوثق لوجود محاولات ترضي فقط غرور الذات العربية، التي تعاني في الراهن من هزيمة حضارية قوية، بل أدخلها في صميم المركزي النقدي، وفعلها التفعيل المعرفي الذي يليق بها؛ على اعتبار أنها بصمة علمية مهمة، وهو ما يكسبها شرعية الحضور المؤسس.

وعلى هدي هذه المنارة التأصيلية، نظر في الجذور اللغوية للفظة السيميائية المستمدة من مادة (و. س. م) وصحح الفرق بين السمة والتسويم قائلاً: «إن أصل السمة في اللغة العربية آت من الوسم (و. س. م) ... وهو إحداث تأثير أو علم بكي أو وسم أو قطع أو نحوه»⁽⁴⁶⁾.

وتتقاطع مادة (وسم) و(سوم) في الدلالة على العلامة في الشيء: «س-و-م: والسومة والسيمة والسيماء والسمياء: العلامة، وسوم الفرس جعل عليه السمية، وقوله عز وجل: ﴿النُّرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ طِينٍ مُسُومَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾»⁽⁴⁷⁾. قال الزجاج: روي عن الحسن أنها معلمة ببياض وحمرة، وقال غيره مسومة بعلامة يعلم بسميها أنه مما عذب الله بها»⁽⁴⁸⁾.

ومما تقدم تبين لمرتااض أن كلمة السيمياء في الثقافة العربية معناها العلامة. ولينثبت في مسألة الترجمة، رجع إلى مفهوم السيمياء في المعاجم الغربية الحديثة، حيث ورد في معجم اللسانيات تعريف السمة أو الإشارة (signe) التي هي الأصل اللغوي للسيميولوجيا أو السيميوتيك: «في المعنى الأعم يعين كل شيء مثل الرمز أو الإشارة، فالعنصر (أ) يعين طبيعة متنوعة بديلا عن العنصر (ب). مثل: اللون الأسود في السماء يدل على وجود السحاب»⁽⁴⁹⁾.

ويكرر التعريف نفسه في المعاجم الأخرى: «في المعنى الأعم كل هدف، أو شكل، أو ظاهرة تمثل شيئا آخر غير نفسه ... ونقبل عادة الشيء الذي يعطى لنا من بيبس: إيقونة، علامة، رمز»⁽⁵⁰⁾. فالتعريفان يتفقان على أن مصطلح سيني بالفرنسية هو كون الاشياء وضع ليدل على شيء آخر. وانتهى إلى تطابق المفهومين اللغويين

عند الطرفين العربي والغربي. وكلا المادتين يجوز استخراج مصطلح السيميائية منهما، ولكن مرتاض اعتمد على مادة (و. س. م).

وحتى يفصل فصلا علمياً في مسألة ترجمة هذا المصطلح، قارن بين مفهومه في الفكر العربي القديم والفكر الغربي الحديث، وهو ما استلزم تبحره في ملامح الفكر السيميائي عند العرب القدامى، إلا أنه ركز على ما ذهب إليه «الجاحظ» في هذا المضمار، وتحديد ما هي السمة ودلالاتها من منطلق رؤيته؛ لما اتسم به من عبقرية تحليلية وثقافة موسوعية، فتقت مداركه ونورت بصيرته العلمية، وجعلته سابقاً لعصره، ولا أدل على ذلك من أنه تطرق منذ زهاء اثني عشر قرناً إلى الدلائل وأضرها؛ والدلالة هي من أساسيات علم السيميائية.

وقد أفاد «مرتاض» من رؤى «الجاحظ» الحدائرية الثابتة إفادة جمة، ومما قاله عنه في هذا الصدد: «ولقد وجدنا الجاحظ يربط الدلالة باللغة السيميائية كما يربط السمة باللغة على نحو ما في حديثه عن نظرية البيان»⁽⁵¹⁾. وانحنى لعبقرية «الجاحظ» انحناءات علمية كثيرة، وأقر بفضل وسبقه الحدائري لزمانه في سياقات بحثية عديدة، وخاصة عندما قال: «الله جعل اللفظ للسامع وجعل الإشارة للناظر وأشرك الناظر واللامس في معرفة العقد، إلا بما فضل الله به نصيب الناظر في ذلك على قدر اللامس، وجعل الخطّ دليلاً على ما غاب من حوائج عنه، وسبباً موصولاً بينه وبين أعوانه (...) ولم يجعل للشام والذائق نصيباً»⁽⁵²⁾.

ويمنح «مرتاض» قول «الجاحظ» الوزن العلمي الذي يستحقه، وينزله منزلة معرفية سنّية، تقر بوجاهة فكره، وعمق تحليله، واختراقه أبعاد الزمن ليجاري المنظور السيميائي المعاصر، فيؤكد أن «الجاحظ» يتحدث في نصه عن «أنواع التبليغ السيميائي فيجعل السمة اللفظية سمة -المنطوقة- أداة الاتصال بالسامع والمتلقي أو المستقبل؛ فهي سمة مرموقة، في حين جعل سمة الإشارة للناظر وحده، وهو ما نطلق عليه نحن السمة البصرية»⁽⁵³⁾. وهذا ما يثبت في كلّ مرة أن «مرتاض» لا يحيد عن هدفه التأصيلي، وكلما وجد سبيلاً معرفياً مقنعاً يرجعه إلى موروثه، أب إليه مآب السعيد المفتخر، رابطاً إياه بحسه العصري في تناغمية منتجة، تحاور نصوصه بوعي، وتخرجها من رهن الثبات والسكونية إلى آفاق التحولات المدهشة، والتجديدات الغنية، محترفاً بذلك القراءة المنتجة التي تراجع أدواتها دوماً، معتبرة الفعل القرآني «فعلاً مستمراً لا يتوقف، يبدأ من الحاضر والراهن وينطلق إلى الماضي والتراث، ثم يرتدّ إلى الحاضر مرة أخرى في حركة لا تهدأ ولا يقر لها قرار...»⁽⁵⁴⁾.

ومن المنطقي أن تدعم خطوته النقدية الثالثة الخطوات السابقة، وتسير في خط متواصل معها، عبر وضع المفهوم السيميائي العربي القديم، على طاولة الموازنة مع النظريّة السيميائية الغربية الحديثة، ويحاول أن يخرج بترجمة لا تنفي الخصوصية العربية، ولا تطيح بصبغته العلمية الغربية الرصينة. ومن أجل هذا المبتغى توغل «مرتاض» في أقاصي الفكر السيميائي الغربي، وعاین بدقة مفهوم السمة عند أعلامه، ووقف عند تعريف «تودوروف» و«قريماس»، ثم أصل للمصطلحين الغربيين (sémiotique- semiotics)، و«-sémiologie) (semiology)، فأعادهما إلى الجذور اللغوية الإغريقية؛ و«هما آتيان من الأصل الإغريقي المركب (semiotike) وهو من بلورة شارل بيرس (1839-1914) وهو الذي كان يعدّها بمثابة العلم الكليّ للسمات الذي يشمل كلّ السمات»⁽⁵⁵⁾.

وأقر «مرتاض» مثل كل النقاد العرب حقيقة أن «بيرس» أول من تطرق إلى فكرة السيميائية، ولكنها لم تتبلور في شكل مشروع علمي مستقل بذاته إلا مع بيرس وسوسير معا⁽⁵⁶⁾. وأبرز الفرق بين المصطلحين «sémiologie» و«sémiotiques»، معترفاً قبل ذلك بفضل «يلمسيلف» في تحديد هذه التفرقة؛ حيث ينصرف

مصطلح (السيميائية sémiologie) إلى الجوانب التطويرية، وينصرف مصطلح (السيميائيات sémiotique) إلى الجوانب التطبيقية أو القراءة السيميائية، «وهي سيرة يمكن أتباعها للتمييز بين المصطلحين الاثنين المتداخلين في رأي، المترادفين في رأي آخر»⁽⁵⁷⁾.

وأنتى على الدقة العلمية التي اتصف بها تفريق «يلمسيف» في مواضع عدة من دراساته النقدية، ومما قاله في هذا المجال: «وقد يكون هذا هو المخرج العلمي الرصين الذي يمكن أن يسهم في حل هذه الإشكالية المفهومية»⁽⁵⁸⁾. ولم يتردد في الأخذ بتعريف «قريماس» للسيميائية في معرض توطئته لطبيعتها المنهجية المركبة، عندما عرفها بأنها «شبكة من العلاقات المنتظمة بتسلسل»⁽⁵⁹⁾. وما كان يمكن أن يفعل غير ذلك، وهو الناقد المجتهد الذي حمل همّ تقصي الحقيقة العلمية مهما كان مصدرها، واقتفاء أثرها أينما وجدت؛ فلا أفضلية لطرح نقدي عنده على آخر إلا بقوته العلمية، ورجحان كفته الإقناعية. فالدرس السيميائي الغربي يملك قوة التأسيس العلمي، ومن غير السداد النقدي نكران قيمته النظرية ونجاعته الإجرائية.

وبالمقابل، لم يحجم عن مناقشة ما طوته النظرية الغربية السيميائية من قضايا وآراء، رأى اضطرابها وضعفها بعد اطلاق ومدارسة. لذا توقف عند المفاهيم السيميائية الأربعة: الأيقونة (icone) والقرينة (indice) والرمز (symbole) والإشارة (signal)، وأظهر تملله المعرفي من الغموض الذي يكتنف مفهوم الرمز؛ «أما الحديث عن مفهوم الرمز في حقل السيميائيات، فمزج لدى فرسانه الكبار أنفسهم أمثال «شارل بيرس» (Charles S. Peirce) «هيلمسليف» (L.Hjelmslev) و«دوصوصير» (De Saussure) حيث إنهم لم يستطيعوا قط إقناعنا بضرورة هذا المعطى السيميائي، إذ إن «قريماس» نصح بضرورة تجنبه مؤقتاً، لما يشتمل عليه من غموض»⁽⁶⁰⁾. وأبدى ضيقه من الاكتفاء بذكر معادل تمثيلي وحيد له؛ «وقد انزعجنا نحن أشد الانزعاج من اقتصار كل اللسانياتيين والسيميائيين على ذكر مثال واحد هو: الميزان رمز للعدل دون محاولة التنوع بالنطع إلى مثال آخر. وهذا برهان على أن الرؤية حول هذا المفهوم السيميائي البيروسي لا تبرح حسيرة»⁽⁶¹⁾. وأجلى «مرتاض» ضعف الاحترازات التطويرية الغربية، التي جاءت في سياق التمييز بين الأيقونة والقرينة والرمز⁽⁶²⁾.

وعلى هذا النحو يستوفي «مرتاض» كل آليات المقايسة العلمية الصحيحة، لتصب النتيجة في مصب الانتصار للمصطلح العربي: السيميائي؛ ما دام شرط سلامة المصطلح العربي التراثي وسهولته متوفراً. فالمعنى واحد (السمة هي العلامة) عند التراثيين العرب والمحدثين الغربيين، ويستجيب للتعبير عن مفاهيم السيميائية. فلماذا تبديد الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة؟ ولماذا المجازفة باقتحام مخاطر الاقتراض اللغوي؟

ومن هنا، يبتعد «مرتاض» في تعامله مع المنقول الغربي عن كل انبهار يطمس حقيقة الأشياء، ويكسر الرؤية التي تراه المثال ومركز الكمال، ليناقشه «مناقشة ندد للند في حدود تقاليد العلم، وأدبيات الثقافة...»⁽⁶³⁾. وقد أثبت ندية حضوره على مستوى الاستخدام المصطلحاتي، محفزاً كل الطرائق الإجرائية المبدعة؛ التي تجلت في تفعيل التعديل، والتحوير، والتكيف، وتنشيط آليات التأويل، وترجيح كفة التطبيق الذكي، على النقل الحرفي والنقل البليد؛ لأنه وبالمختصر المفيد لا إذعان لسلطة مصطلحية تنتهك خصوصية البيئة الثقافية العربية، وتعبث بهويتها الفكرية.

خاتمة

ومما تقدم يتبين أن قناعات «مرتاض» النقدية أنتجت رؤية خاصة للظواهر السيميائية الغربية؛ قامت على استثمار واعٍ ومتميز لآلياتها المنهجية، أسفر عن تعديلات غير اعتباطية، مست بصورتها الأصلية لدواعٍ

إستراتيجية؛ تمثلت في تحقيق التوازنات الفكرية، التي تحفظ روح الثقافة المستقبلية من الانغلاق المميت من ناحية، وتحميها من السقوط في شرك اللانتماء والتفريغ الحضاري من ناحية ثانية.

ولقد طرح إشكالية المنهج واستشعر أهميته واشتغل على حقول متعلقة بالسيمائية والبنوية والأسلوبية والتفكيرية في بلورة قراءة ثانية للنصوص الإبداعية، حيث حددت دراسته لنفسها وشائج مع الدراسات القديمة العربية والغربية الحديثة، لتحديث الخطاب النقدي، وتجديد مساراته، وشجن أدواته، ومصطلحاته، كل ذلك من أجل بلورة منهج يمكنه من فتح النص الذي وصفه مرتاض بأنه مغلق وأن مفتاحه بداخله.

ومن ثم نهض منظوره للمنهج على ثنائية التراث والحداثة، حيث ركز في البدء على المناهج السياقية لمدة عقدين، وأتاح له ذلك التنقيب في المنجز العربي، ليحقق مكتسبات تراثية متميزة، مكونا قاعدة قوية منحتة قدرا من الرسوخ والثقة في مواجهة تحديات الحداثة وانزلاقاتها المهلكة، لما اكتشف فيها من عمق رغم أنها لم تبلغ مستوى النظريات، إذ عمل على الجمع المتوازن بينهما، -على صعوبة ذلك- ساعيا إلى التأسيس المنهجي في الموروث الأدبي العربي، مثمنا البعد التراثي في خطابه النقدي، كي يكسبه شرعية قوية في النقد المعاصر. فللنص العربي بصمته، التي يتفرد بها وخصوصيته، مما يجعل مقارنته بمنهج غربي صرف محاولة غير مجدية، مجتهدا في أن يظل كل ذلك في إطار الصرامة المنهجية التي تستدعيها البحوث الأكاديمية.

كما عمد إلى خيار التركيب المنهجي، مقدما في هذا السياق زبدة محاورته الطويلة والواسعة للنصوص الإبداعية؛ فلا يمكن لمنهج واحد أن يدعي امتلاك كل الآليات التي تفتح مغاليق النص الأدبي، ومن هنا تحركت قراءاته النصية في فضاءات الشمول والتعدد والتناول المستوياتي.

ثم إن مشروع النقد اعتمد على جهاز مصطلحاتي كبير، ضمنه خلاصة اطلاعه العميق على التراث النقدي العربي البلاغي خاصة، وما زخر به الدرس النقدي الغربي من نظريات، فجاءت تجربته المصطلحية توليفا بين التراثي والحداثي، متوخيا الصرامة في نحت المفاهيم والمصطلحات المستعارة وتوظيفها.

الهوامش والإحالات:

- 1- محمد لطفي اليوسفي، الشعر والشعرية، الفلاسفة والمفكرون العرب ما أنجزوه وما هفوا إليه، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 1، 1992، ص 7.
- 2- عبد الملك مرتاض، ألف ليلة وليلة، تحليل سيميائي تفكيكي لحكاية حمال بغداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، 1999.
- 3- عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة قصيدة القراءة، تحليل مركب لقصيدة أشجان يمانية، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1994، ص 35.
- 4- عبد السلام مرسل، جدلية التراث والحداثة في الخطاب النقدي الجزائري، قراءة في الموقف النقدي لـ"عبد الملك مرتاض"، مجلة المقال، كلية الآداب واللغات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر ع 01، جوان 2015، ص 23.
- 5- عبد الملك مرتاض، ألف ليلة وليلة، ص 08.
- 6- عبد الملك مرتاض، أ - ي، دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة أين ليلاي لمحمد العيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، (د. ت)، ص 9-10.
- 7- قادة عقاق، هاجس التأصيل النقدي لدى عبد الملك مرتاض: بين وعي التراث وطموح الحداثة، مجلة نزوى، سلطنة عمان، عدد 38، أبريل 2004، ص 273.
- 8- عبد الملك مرتاض، السبع المعلقات، تحليل أنثروبولوجي سيميائي لشعرية نصوصها، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. ط)، (د. ت).
- 9- المصدر نفسه، ص 135.

- 10- المصدر نفسه، ص 13.
- 11- عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة، قصيدة القراءة، ص 34.
- *- يعد "مرتاض" من أكثر النقاد مناهضة لعبودية التوحيد المنهجي؛ ولذا نلفي أنه يتوزع في تحليلاته النصية الأدبية بين المناهج المختلفة من الانطباعية. ينظر مثلا مؤلفه: القصة في الأدب العربي القديم، دار ومكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، ط 1، 1968. إلى التاريخية. ينظر مثلا: عبد الملك مرتاض، نهضة الأدب العربي المعاصر في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 1983. و: عبد الملك مرتاض، فنّ المقامات في الأدب العربي، الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس - الجزائر، ط 2، 1988. وعبد الملك مرتاض، فنون النثر الأدبي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، 1983. إلى البنيوية. ينظر مثلا: عبد الملك مرتاض، الألباز الشعبية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، (د. ط)، 1982، ونشير هنا إلى أنّ تطبيقه المنهج البنيوي لم ينسحب على كلّ الدراسة بل تجلّى في القسم الثاني منها حين تناول الشكل الفنيّ للألباز الشعبية وتحديدا لغة الألباز وأسلوبها، مرواحا في معالجته بين البنيوية والأسلوبية، وينظر أيضا مؤلفه: الأمثال الشعبية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، (د. ط)، 1982. وقد أفصح في مقدمة الكتاب عن منهجه وهو الأسلوبية البنيوية مقرا مرة أخرى جزئية اتباعه؛ إذ طبقه على القسم الثالث من عمله، والمعنون بـ "اللغة والأسلوب في الأمثال الشعبية الجزائرية". وينظر كذلك كتابيه: النص الأدبي من أين؟ وإلى أين؟ ديوان المطبوعات الجزائرية، (د. ط)، 1983. وبنية الخطاب الشعري، دراسة تشريحية لقصيدة أشجان يمانية، دار الحداثة، بيروت، ط 1، 1986.. إلى الأسلوبية إلى السيميائية. ينظر مثلا: التحليل السيميائي للخطاب الشعري، تحليل بالإجراء المستوياتي لقصيدة شناشيل ابنة الحلبي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، د. ط، 2005. إلى التفكيكية، إلى التركيب بين هذه وتلك، نذكر في هذا الإطار على سبيل التمثيل لا الحصر تحليله لرواية «زقاق المدق» «النجيب محفوظ» بمنهج مركب: تفكيكي سيميائي. ينظر: "عبد الملك مرتاض"، تحليل الخطاب السردّي، معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية (زقاق المدق)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط 1، 1995. وقراءته الثانية لقصيدة «أشجان يمانية» ولكن هذه المرة بمنهج مركب: شعرية القصيدة، قصيدة القراءة، تحليل مركب لقصيدة أشجان يمانية، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1994، ومما قاله في هذا المضمار: «فبعد الذي كنا دمجناه من ابتداء من حول نص أشجان يمانية، وبعد أن طبع هذا الكتاب في بيروت والجزائر وبعد الذي تقبله به القراء من القبول الحسن في معظم الأطوار... فإن ذلك حملنا على العودة إلى ذلك النص المثير لقراءته تارة أخراة فيما يعرض لنا من مقروءات؛ فبدا لنا أنّ ما كتبناه عنه منذ سنوات، لم يعد يمثل ما في طوايا النفس منه اليوم؛ وإنّ هذه الحالة يجب أن تقضي إلى تجريب جديد في ممارسة الكتابة الإبداعية المنبثقة عن التجريب الآخر - من حول النص نفسه. أفلا يكون إذن لهذه التعددية هنا وضع مقفّر حيث لم تتعدّد القراءة لتعدّد المبتدعين، وإنما تعددت والمبتدع واحد؟ ص 23.
- 12- عبد الملك مرتاض، النص الأدبي من أين وإلى أين؟ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، 1983، ص 52-53.
- 13- عبد الملك مرتاض، في نظرية النقد، دار هومة، الجزائر (د. ط)، 2010، ص 76.
- 14- عبد الملك مرتاض، التحليل السيميائي للخطاب الشعري، تحليل بالإجراء المستوياتي لقصيدة شناشيل ابنة الحلبي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، د. ط، 2005، ص 06.
- 15- عبد الملك مرتاض، تحليل الخطاب السردّي، معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية (زقاق المدق)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1995، ص 07.
- 16- عبد الملك مرتاض، التحليل السيميائي للخطاب الشعري، تحليل بالإجراء المستوياتي لقصيدة شناشيل ابنة الحلبي، ص 07.
- 17- يوسف وغيلسي، في ظلال النصوص، تأملات نقدية في كتابات جزائرية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2009، ص 307.
- 18- عبد الملك مرتاض، التحليل السيميائي للخطاب الشعري، ص 18.
- 19- عبد الملك مرتاض، تحليل الخطاب السردّي، معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية زقاق المدق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، 1995، ص 06.
- 20- عبد الملك مرتاض، المصدر السابق، ص 07.
- ** من المواضيع التراثية التي حللها "مرتاض":

- 1- القصة في الأدب العربي القديم، واختار ألوانا منها (أحاديث الجاحظ، أحاديث ابن دريد، القصة الفكاهية، والقصة الاجتماعية، والقصة الفلسفية: رسالة الغفران للمعري، قصة حي ابن يقظان لابن طفيل) ينظر: عبد الملك مرتاض، القصة في الأدب العربي القديم، دار ومكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، ط 1، 1968.
- 2- فنّ المقامات: وقد بحث في هذه الدراسة التطور التاريخي لفنّ المقامات في الأدب العربيّ على امتداد عشرة قرون كاملة، وتناول في الشق الأكبر منها النماذج القديمة، على اعتبار أنّ المقامات فنّ أدبيّ عتيق، ينظر: عبد الملك مرتاض، فنّ المقامات في الأدب العربيّ، الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس - الجزائر، ط 2، 1988.
- 3- دراسة تشريحية لنص نثريّ قديم لأبي حيان التوحيديّ (رسالة أدرجت في كتاب "الإشارات الإلهية")، ينظر: عبد الملك مرتاض، النص الأدبي من أين؟ وإلى أين؟ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 1983.
- 4- تحليل سيميائيّ تفكيكيّ لحكاية" حمال بغداد، ينظر: "عبد الملك مرتاض"، ألف ليلة وليلة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، (د.ط)، 1993.
- ***- تناول "مرتاض" طيلة مساره النقديّ العديد من النصوص الحديثة من نحو:
- 1- دراسة مئات من النصوص النثرية في الجزائر؛ وقد قام بعملية شبيهة بالمسح التاريخي الشامل للنثر الجزائريّ (فنّ المقالة، الفنّ القصصيّ، القصة الطويلة، الفنّ المسرحيّ، الرسائل...) . ينظر: عبد الملك مرتاض، فنون النثر الأدبيّ في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 1983.
- 2- اختيار "مرتاض" نصوص من الشعر الجزائريّ الحديث؛ حيث تناول ثلاثا وخمسين قصيدة، على امتداد تاريخيّ مطوّل نسبيا (1920 - 1954)، بغية دراسة خصائصها الشكلية. ينظر: عبد الملك مرتاض، الخصائص الشكلية للشعر الجزائريّ الحديث، مجلة (الآداب)، بيروت، عدد 11-12، نوفمبر-ديسمبر 1981.
- 3- دراسة "مرتاض" قصيدة" أشجان يمانية" للشاعر "عبد العزيز المقالح"، ينظر عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة، قصيدة القراءة، تحليل مركب لقصيدة أشجان يمانية، دار المنتخب العربيّ، بيروت، لبنان، ط1، 1994.
- 4- تحليل رواية "زقاق المدق" لـ"نجيب محفوظ"، ينظر: عبد الملك مرتاض، تحليل الخطاب السرديّ، معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية "زقاق المدق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 1995.
- 21- للاستزادة في هذا الشأن، ينظر: يوسف وغليسي، الخطاب النقديّ عند عبد الملك مرتاض، بحث في المنهج وإشكالياته، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وزارة الاتصال والثقافة، الجزائر، (د.ط)، 2002، ص 49-64.
- 22- المرجع نفسه، ص 49.
- 23- عبد الملك مرتاض، ألف ليلة وليلة، تحليل سيميائيّ تفكيكيّ لحكاية حمال بغداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 1993، ص 10.
- 24- عبد الملك مرتاض، المصدر، ص 10.
- 25- المصدر نفسه، ص 07 - 08.
- 26- عبد الملك مرتاض، ألف ليلة وليلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، د . ط، 1993، ص 10.
- 27- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 28- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 29- مرشد الزبيدي، اتجاهات نقد الشعر العربي المعاصر في العراق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، بغداد العراق، ط 1، 1999، ص 163.
- 30- مرشد الزبيدي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 31- عبد الملك مرتاض، النص الأدبيّ من أين؟ وإلى أين؟، ص 54 - 55.
- 32- عبد العزيز المقالح، تلاقي الأطراف، دار التنوير، بيروت، لبنان، (د. ط)، 1987، ص 169.
- 33- يوسف وغليسي، الخطاب النقديّ عند عبد الملك مرتاض، بحث في المنهج وإشكالياته، وزارة الاتصال والثقافة، الجزائر، (د.ط)، 2002، ص 88.

- 34- ينظر: عليّ خفيف، التجربة النقدية عند عبد الملك مرتاض، رسالة ماجستير (مخطوط)، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، 1995، ص 42. وينظر أيضا : مناقشة يوسف وغليسي لرأي الباحث في كتابه : الخطاب النقدي عند عبد الملك مرتاض، بحث في المنهج وإشكالياته، ص 86 - 87.
- 35- عبد الملك مرتاض، التحليل السيميائي للخطاب الشعري، ص 05.
- 36- عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة، قصيدة القراءة، ص 08.
- 37- عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص 07.
- 38- حامد كساب عياط، المصطلح النقدي العربي الحديث، المشكلات والحلول، مجلة النصّ والنّاص، ع 04، 05، منشورات جامعة جيجل، أبريل جويلية 2005، ص 33.
- 39- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 158.
- 40- علي القاسمي، المرجع نفسه، ص 159.
- 41- ينظر تفصيل ضوابط التعريب: علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 419، 420، 421.
- 42- عبد الملك مرتاض، الكتابة من موقع العدم، مساءلات حول نظرية الكتابة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر (د.ط)، (د.ت)، ص 13.
- 43- المصدر نفسه، ص 28.
- 44- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 45- عليّ القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 207.
- 46- عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، دار هومة، الجزائر، (د.ط)، 2007، ص 147.
- 47- الذاريات: 33-34.
- 48- ابن منظور، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ج 2، ص 245.
- 49- Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, ed Larousse, Paris, 1ère édition, 1994, p.430.
- 50- Georges Mounin, dictionnaire de la linguistique, PUF Paris 2003, p 299.
- 51- عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص 166.
- 52- الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى البصرى) الحيوان، تح عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1965، ج1، ص 45-46.
- 53- عبد الملك مرتاض، المصدر السابق، ص 167.
- 54- نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط 5، 1999، ص 09.
- 55- عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص 158.
- 56- المصدر نفسه، ص 159.
- 57- عبد الملك مرتاض، نظرية القراءة تأسيس للنظرية العامة للقراءة الأدبية، دار الغرب، وهران، (د.ط)، 2003، ص 32-33.
- 58- عبد الملك مرتاض، المصدر السابق، ص 162.
- 59- عبد الملك مرتاض، أ. ي، ص 21.
- 60- عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة، قصيدة القراءة، ص 239.
- 61- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 62- المصدر نفسه، ص 240.
- 63- عبد الملك مرتاض، الكتابة من موقع العدم، ص 06.

مصادر البحث ومراجعته:

أولاً- المصادر:

- 1- عبد الملك مرتاض، ألف ليلة وليلة، تحليل سيميائي تفكيكي لحكاية حمال بغداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، 1993.
 - 2- عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة قصيدة القراءة، تحليل مركب لقصيدة أشجان يمانية، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1994، ص 35.
 - 3- عبد الملك مرتاض، أ - ي، دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة أين ليلاي لمحمد العيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، (د. ت)، ص 9-10.
 - 4- عبد الملك مرتاض، السبع المعلمات، تحليل أنثروبولوجي سيميائي لشعرية نصوصها، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. ط)، (د. ت).
 - 5- عبد الملك مرتاض، نهضة الأدب العربي المعاصر في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 1983.
 - 6- عبد الملك مرتاض، فنّ المقامات في الأدب العربي، دار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس - الجزائر، ط 2، 1988.
 - 7- عبد الملك مرتاض، الألبان الشعبية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، (د. ط)، 1982.
 - 8- عبد الملك مرتاض، الأمثال الشعبية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، (د. ط)، 1982.
 - 9- بنية الخطاب الشعري، دراسة تشريحية لقصيدة أشجان يمانية، دار الحداثة، بيروت، ط 1، 1986.
 - 10- التحليل السيميائي للخطاب الشعري، تحليل بالإجراء المستوياتي لقصيدة شناسيل ابنة الحلبي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، د. ط، 2005.
 - 11- شعرية القصيدة، قصيدة القراءة، تحليل مركب لقصيدة أشجان يمانية، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1994.
 - 12- عبد الملك مرتاض، النص الأدبي من أين وإلى أين؟ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، 1983.
 - 13- عبد الملك مرتاض، في نظرية النقد، دار هومة، الجزائر (د. ط)، 2010، ص 76.
 - 14- عبد الملك مرتاض، القصة في الأدب العربي القديم، دار ومكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، ط 1، 1968.
 - 15- عبد الملك مرتاض، النص الأدبي من أين؟ وإلى أين؟ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، 1983.
 - 16- عبد الملك مرتاض، فنون النثر الأدبي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، 1983.
 - 17- عبد الملك مرتاض، الخصائص الشكلية للشعر الجزائري الحديث، مجلة (الآداب)، بيروت، عدد 11-12، نوفمبر-ديسمبر 1981.
 - 18- عبد الملك مرتاض، تحليل الخطاب السردي، معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية "زقاق المدق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ط)، 1995.
 - 19- عبد الملك مرتاض، الكتابة من موقع العدم، مساءلات حول نظرية الكتابة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر (د. ط)، (د. ت)، ص 13.
 - 20- عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، دار هومة، الجزائر، (د. ط)، 2007.
- ثانياً- المراجع:
- 1- الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب الكنايني البصري) الحيوان، تح عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، (د. ط)، 1965.
 - 2- عبد السلام مرسل، جدلية التراث والحداثة في الخطاب النقدي الجزائري، قراءة في الموقف النقدي ل: "عبد الملك مرتاض"، مجلة المقال، كلية الآداب واللغات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر ع 01، جوان 2015.
 - 3- عبد العزيز المقال، تلاقى الأطراف، دار التنوير، بيروت، لبنان، (د. ط)، 1987.
 - 4- علي خفيف، التجربة النقدية عند عبد الملك مرتاض، رسالة ماجستير (مخطوط)، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، 1995.
 - 5- علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1، 2008.

- 6- قادة عفاق، هاجس التأصيل النقدي لدى عبد الملك مرتاض: بين وعي التراث وطموح الحداثة، مجلة نزوى، سلطنة عمان، عدد 38، أبريل 2004.
- 7- محمد لطفي اليوسفي، الشعر والشعرية، الفلاسفة والمفكرون العرب ما أنجزوه وما هفوا إليه، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 1، 1992.
- 8- ابن منظور، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان (د. ط)، (د. ت).
- 9- نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط 5، 1999.
- 10- يوسف وغليسي، الخطاب النقدي عند عبد الملك مرتاض، بحث في المنهج وإشكالياته، وزارة الاتصال والثقافة، الجزائر، (د. ط)، 2002.
- 11- يوسف وغليسي، في ظلال النصوص، تأملات نقدية في كتابات جزائرية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2009.
- 12- حامد كساب عياط، المصطلح النقدي العربي الحديث، المشكلات والحلول، مجلة النص والنّاص، ع 04، 05، منشورات جامعة جيجل، أفريل جويلية 2005.
- 13- مرشد الزبيدي، اتجاهات نقد الشعر العربي المعاصر في العراق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، بغداد العراق، ط 1، 1999.
- 14- Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, ed Larousse, Paris, 1^{ère} édition, 1994.
- 15- Georges Mounin, dictionnaire de la linguistique, PUF, Paris, 2003.